على إنها قد تكون لغرض عسكري حربي أو لإحداث الفوضى الهدامة وفي أي وقت

مجتمع مستضيف يعاني

ويرى المواطن الفقير في تبن بلحج أن الوحدة والتي جاء إســمها من الوحدة

بمعيــة شركاء في الحكومة أو في بعض

المنظمات، وأن هناك تلاعب في الأموال

التى يقدمها المانحون لدعم الأسر الفقيرة

بشكّل عام، بينما رقعة الفقر في توسع

كبير وسطُ المجتمعُ المحلي بلحج، وتلتهم مواطني مديرية تبن ويسـاعدها وجود التدهور الاقتصادي والارتفاع المتصاعد

في الأســعار وتوقف الأعمال في القطاع

الحّكومـــى والخــاص، فعــن أي أعمالً

إنسانية وأخلاقية نتحدث والمجتمع

المستضيف يحاصره الفقر بقوة؟ بينماً

النازحون أصبحوا بمثابة مستوطنين منذ

سنوات ويعيشون في رفاهية بل البعض منهم قام بشراء منازل وأراضٍ.

المنظمات تقوم بمنح شهادات ميلاد

للنازحين وإثباتات هوية لغرض السكن

في نطاق المديرية التي فيها النازحون،

وكأنهم من مواطني الديرية وحصولهم

على مختلف أنواع الدعه بذريعة النزوح،

فهل من إعادة نظر في ملف النازحين وفي

مخاوف من تفويج النازحين

وجود عدالة اجتماعية فإن المواطنين

يتساءلون: أين دور جهات الاختصاص في

الدولة من متابعة ورصد وتقييم الأثر سواءً في نشاط عمل هذه الوحدة أو بشكل عام

في ملف النازحين وتدخــل المنظمات في

كـما أطلق عدد مـن المواطنين دعوة لوسـائل الإعلام المختلفة لتسليط الضوء

من خلال تناول هـنه القضية بعمق أكثر

وبشفافية، وكشف كل ما هو مستور في

وطن ينزف دماً ويعاني فيه المواطنون

منذ سنوات عجاف تجآوزت الـ6 سنوات

من تاريـخ اندلاع حرب الحـوثي العبثية

عام 2015م، واستمرارية مسلسل تفويج

النازحين من محافظات الشــمال اليمنية

إلى محافظات الجنوب التي تعاني الحصار

في مختلف الجوانب، وبيّنما يطّلق عليها

المحافظات المحررة وعلى الواقع لا تزال

هذه المحافظات في جميع بنياتها التحتية مدمرة تدميراً كاملا (أرضاً وإنسانا).

وفى الختام ونتيجة لهذا العبث وعدم

إدارة نشاط وعمل هذة الوحدة؟

وتؤكد آخر المعلومات أن إحدى

اليمنية المشـــؤُومة، أنها تمارس فســ



بينما ظهرت دعوات لتسليط الضوء على نشاط الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بعدن ولحج..

غطاء النزوج.. استثمار وتجارة رابحة!

«الأمناء» تقرير/ عبد القوي العزيبي:

جاء إنشاء الوحدة التنفيذية لإدارة مخيـــمات النازحين في البـــلاد وتحديدًا في صنعاء اليمنية آنـــذاك بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء برقم 454 لسنة 2009م، لغرض إنساني لمدة النزوح أثناء حرب صعدة، وأعيد تفعيلها للعمل محدداً من داخل العاصمـة الجنوبية عدن منذ منتصف عام 2017م، لغرض الإشراف على مخيمات النازحين من مختلف

خطر معضلة النازحين

وتشهد مديرية تبن بلحج إنشاء مخيمات عديدة، وقد تكون تبن هي المديرية المتواجد فيها أكثر عدد للمخيمات والنازحين من مختلف مناطق النزاع المسلح، وهو يعد عمل أخلاقي وإنساني، وإنما يحتاج إلى ضوابط قانونية وأمنية دًا من المنازحة المنطقة المنطقة الى المنازحة إلى المنازحة الى المنازحة الم معضلة أو كارثة قد تهدد أمن واستقرار المحافظة، وخُصوصاً مع انتشار مختلف أنواع الجريمية ومعظم أطرافها من النازحين، وأيضاً انتشار الأوبئة والأمراض، إلا أن الملفت للنظر هو ترك الحبل على القارب لفرع هذه الوحدة في لحج.

وتشير المصادر إلى أن المركز الرئيسي بعدن مع فروعه لا يخضعوا لأي ضوابط . رقابية وقانونية أو المنية، وأن معظم القائمين عسلى إدارة الوحسدة وفروعها ـمال، وخصوصاً مـن محافظة تعز اليمنية، وقلَّة من أبناء الجنوب ربما بعضهم انتماءاتهم السياسية (إصلاحية،

وجزء منها غير قادرً على توفير متطلبات الأسرة اليومية.

مخيمات وأسر في رفاهية ويتركز محور المشكلة التي تسليط "الأمناء" الضوع عليها في أن يتحول

النازحون إلى أكثر رفاهِية من المجتمع المحلى المستضيف، نظراً لعملية إسنادهم بمختلَّف أنواع الدعم مّن قبّل الحكومة والمنظـمات في ظل اتسـاع رقعة الفقر عند مواطنيًّ مديرية تــبن، حيث تجدّ معظــم الأسر النازحة تتحصل شــهرياً وبانتظــام على مصادر دخل مالى من قبل عدة منظمات مع مساعدات أخَّرى منها غذائية وإيوائية وصحيـة وغيرها، بينما تجد معظم الأسر في تبن تعاني من الفقر

• في عام 2020م قام رئيس الوحدة بطلب مبلغ كبير من مجلس الوزراء لمواجهة مخاطر النزوح في محافظة الجوف وتمت المصادقة على منحة عشرين مليون ريال لتوفير مستلزمات النزوح الا انـه لـم يقوم بواجبه تـجـاه الكارثة مما استدعى ذلك محافظ الجوف اللجوا إلى النيابة العامة وتقديم رئيس الوحدة العسائلة عن هذه المبالغ الذي لم تصل النزحين الاانه لم يستجيب النيابة العامة المثول أمامها وحاول نقل القضية إلى النيابة

بالإضافة إلى ما يتلقاه مكتب الوحدة من دعم مالي كبير من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والصناديق

وعليه : نرفع هذا البلاغ لقيادة المجلس الانتقالي ، والنائب العام ، التحقيق مع رئيس الوحدة التنفيذية وكشف بزر القساد المنظم بعيدًا عن أجهزة الدولة المختصة ، و اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لوقف عبث هذه الوحدة التنفيذية للنازحين كونها تشكل خطر محدق على ألامن القومي للجنوب ، والعمل على اسناد المهمة للوزارات المعنية

حرر هذا البلاغ بتاريخ

النولية لتَقيم المساعدات الإنسانية والإيوانية باسم النازحين وماخفي أعظم

بالشؤون الإنسانية والاغاثية ، كونها مخولة قانونا للقيام بهذه المهمة .

• هل يصير النازحون أكثر رفاهية من المجتمع المحلي المستضيف؟

• شكوك حول عملية النزوح بين غرض عسكري حربي أو إحداث فوضى هدامة

• أعمال إنسانية وإغاثية للنازحين والمجتمع المستضيف يحاصره الفقر!

هل هناك مؤامرة بتمكين نازحي الشمال من الاستيطان في أرض الجنوب؟

• لماذا أكثر موظفي إدارة مخيمات النازحين من تعز ومرتباتهم بالدولار؟

• لماذا المنظمات تتجاهل المجتمع المحلي المستضيف وتكرس تدخلاتها للنازحين فقط؟

وتشكو معظم الأسر في تبن من التميز والتفرقة وعدم تقديم المنظمات الدعم لهم أُسوةً بِتلكُ الأُسُر التّي تدعي النزوح، بينما في الأعياد الدينية والمناستبات الرسمية . تغادر معظم الأسر المخيمات ويعودون إلى مسقط رأسهم لقضاء أيام العيد والعودة

ــداً إلى المخيـــمات بذريعــــة الهروب من مناطقها التي تشهد نزاعا مسلحا، فتحولت عملية النزوح إلى استثمار من

أجل استنزاف أموال الحكومة والمانحين عبر فاسدين تدير مثل هكذا أعمال لغرض الثراء السريع بغطاء النازحين.

كما برزت شكوك حول عملية النزوح

ومن هنا لا نعرف مـن هم النازحون

فعلياً، هل النازحون أولئك في المخيمات المؤقتة الذين تتوفر لديهم مختلف متطلبات

الحياة اليوميــة؟ أم النازحون هم المجتمع

المحلى المستضيف من مواطني تبن الذين

يعانون الفقر ولا تمتلك معظم ألأسر قوت

يومها، بعكس ما هو حاصل مع الأسر